

التطلع لنظام ديمقراطي عاملاً مركزياً في تفسير اندلاع ثورات الربيع العربي عن الفرق بين 2010 و 2020 وادعاءات انتهاء الوضع الثوري في العالم العربي

أسعد غانم⁽¹⁾

ملخص تنفيذي

يأتي المقال أدناه في سياق مناقشة تدور في دوائر أكاديمية وسياسية، ومنصات صحافية حول انتهاء ثورات الربيع العربي، وينطلق من ضرورة التفرقة بين الثورة بوصفها فعلاً مباشراً يدور في الساحات أو الطرقات بصور مختلفة من النضال ضد المبنى السياسي القائم؛ وبين الوضع الثوري الذي يمهد لفعل الثورة. هنا يشير المقال إلى أن الوضع الثوري، وأسبابه في الدول العربية، ما يزال قائماً، وربما بدرجات أعمق من الوضع قبل عقد عند انطلاق موجة ثورات الربيع العربي. يأخذ المقال بمقاييس مختارة تتعلق بالتشويش القائم بين الدول العربية ومباني السلطة والقوة في الدولة الحديثة أساساً لتفسير التطلع الشعبي، المثبت في استطلاعات الري العام لأجل تغيير النظام السياسي السائد في دول العالم العربي، واستبدال أنظمة ديمقراطية به، تعتمد مبادئ النظام الديمقراطي الحديث، ما يقودنا إلى الاستنتاج بأن الوضع الثوري ما زال قائماً وقوياً، ويمهد مستقبلاً لاستمرار الاحتجاجات والثورات ضد النظم، لأجل الوصول إلى وضع ديمقراطي سليم في دول العالم العربي.

مقدمة

في أواخر سنة 2010 انطلقت أحداث «الربيع العربي» -كبرى ثورات التاريخ العربي الحديث- من تونس، وانطلقت تباغاً في مصر وليبيا وسورية واليمن، وقد رفع المشاركون في الاحتجاجات شعارات عدة، أهمها شعار «إسقاط النظام». وقد أتت الأحداث آنذاك لتهز المعرفة النظرية والسياسية حول التطورات الاجتماعية في العالم العربي، والتي جمعت وبلورت على مدى سنوات في مؤسسات ومراكز أبحاث غربية، وفي العالم العربي نفسه⁽²⁾، وخصوصاً في ما يعرف بأنه Arab Exceptionalism، أي إن ما ينطبق على باقي مجتمعات العالم من حيث إمكان الثورة على النظم، لا ينطبق على العرب، لأسباب تتعلق بالدين الإسلامي أو بعاداتهم وبناهم الاجتماعية. أتت ثورات «الربيع العربي» لتؤكد أن هذه المعرفة لم تستطع أن ترصد حقيقة ما يجري في العالم العربي، ومهدت لمبادرات بحثية تحاول إعادة الاعتبار للبحث العلمي للظواهر الاجتماعية في العالم العربي،

(1) أسعد غانم: أستاذ العلوم السياسية، جامعة حيفا.

(2) Gause III, F. Gregory. (2011). "Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability." Foreign Affairs 90, 4 (July/August); POMEPS (2012). Arab Uprisings - New Opportunities for Political Science. The Project on Middle East Political Science (POMEPS) – Washington DC: The Institute for Middle East Studies at the George Washington University.

وظهرت سلسلة طويلة من الأبحاث والدراسات في هذا السياق⁽³⁾.

من ناحية ثانية، بعد مدة من اندلاع الاحتجاجات والثورة، بدأت عمليات تراجع وتآكل في الاحتجاجات. حدثت في كل الدول التي شاركت فعلياً في الاحتجاجات تطورات أدت إلى تراجع الوضع الثوري، والعودة إلى حال السكون من ناحية -تونس ومصر والمغرب والبحرين مثلاً-، أو الانتقال إلى حال الحرب الأهلية في حالات أخرى -سورية وليبيا واليمن مثلاً- وبدأت تكهنات بانتهاء الاحتجاجات والثورة المطالبة بالتغيير الديمقراطي في دول العالم العربي.

يأتي هذا المقال بعد مرور عقد على اندلاع أحداث الربيع العربي "لكي يحاول الإجابة عن السؤال: هل فعلاً انتهت ثورة «الربيع العربي»، أم إنها فقط تتخذ صوراً مختلفة وجديدة، وإن مسيبتها ما زالت قائمة اليوم؟ حتى أستطيع الإجابة عن هذا السؤال سوف أدعي بضرورة الفصل بين الثورة، وهي الأعمال الاحتجاجية نفسها، "والحالة الثورية" التي تسبب الثورة، وأتطلع إلى فحص مدى اختفاء «الوضع الثوري» أو وجوده، وبعد ذلك سوف أنتقل إلى إيراد إثباتات عينية وإمبريقية تفيد بأن أهم دوافع الربيع العربي الأساسية ما زالت موجودة على شاكلة الوضع قبل عقد، وربما بصورة أقوى، ما يفيد بأن الوضع الثوري موجود، ومبررات وجود الثورة نفسها ما زالت قائمة اليوم بعد عقد من انطلاق الربيع العربي في تونس.

انتهاء ثورات «الربيع العربي»

بعد عقد على ثورات «الربيع العربي» تعلق أصوات كثيرة تقول بأن هذه الثورات قد فشلت، ويذهب بعضهم إلى عدها مجرد عمليات تمرد قصيرة المدى، ومنهم من عدها مجرد قلاقل، منهم من ركز على الفعل الداخلي ومنهم على التدخل الخارجي. أدناه سوف أعرض ثلاثة أمثلة لتحليلات من داخل العالم العربي ومن خارجه، تفيد بشيء واحد: ثورات الربيع العربي انتهت وفشلت. محمد أشتاتو من جامعة الرباط في المغرب يفيد: "ومن المؤكد اليوم أنّ ما يسمى بـ«الربيع العربي» بات في خبر كان، والمؤسف أنّ العالم العربي يسير ببطيء نحو مرحلة من الفوضى الكاملة. إلاّ أنّه لا بدّ من التساؤل هنا عمّا إذا كانت هذه بداية فوضى خلاقية ترسم الطريق لأيام أفضل للمنطقة ولشعبها، أم بداية مستقبلٍ مجهولٍ، وفي النهاية وخيم؟"⁽⁴⁾

على خلفية «نجاح» نظام الأسد في فرض سيطرته مرة أخرى على غالبية الأراضي السورية، وإخماد الثورة التي اندلعت في ربيع عام 2011 ضد نظام البعث، كتبت الغارديان البريطانية، ما يأتي:

"At some point in the next year it is likely Assad will be welcomed on to a stage to once again take his place among the Arab world's leaders, Shoulder to shoulder with the Saudi crown prince, Mohammed bin Salman, and Egypt's latest autocrat, General Abdel Fatah al-Sisi, the moment will

(3) لسرد أولي للدراسات الجديدة حول الموضوع انظر:

For an initial list of books, please see: <https://www.goodreads.com/shelf/show/arab-spring> (ratified April 2, 2020).

(4) Dr. Mohamed Chtatou is a political analyst and professor of education science at the University of Rabat. See his analysis in: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/why-has-the-arab-spring-become-the-arab-mirage>. (ratified March 31, 2019)

mark the definitive death of the Arab spring, the hopes of the region's popular revolutions crushed by the newest generation of Middle Eastern strongmen"⁽⁵⁾.

ويشير ما ذكر آنفًا إلى صعود قيادات قوية لدول المنطقة المركزية وعملها للانقضاض على ثورات الربيع العربي، في المقابل فإن تقريرًا يكتب عن دور القوى الخارجية، وخصوصًا الولايات المتحدة وسياسات إدارة أوباما في القضاء على ثورات الربيع العربي.

"The Arab uprisings began in transnational diffusion, ended in transnational repression, and birthed transnational wars."... The death of the Arab Spring had many witnesses, with the United States being the most prominent. Numerous gravediggers buried the Arab Spring — deep economic and social ills, ineffective leaders, weak institutions, extremist groups — but the greatest is regional power politics. Power rivalries played out in every corner of the Arab world, and the stakes were huge"⁽⁶⁾.

يلقى هذا التحليل دعمًا مهمًا من الرأي العام العربي نفسه، فمقابل هذه التحليلات التي تفيد إجمالاً بأن «الربيع العربي» قد انتهى، وذلك يعود إلى أسباب داخلية أو خارجية أو إلى الاثنتين معًا، فإن الرأي العام العربي يفيد إجمالاً بارتفاع ملحوظ من بين سكان دول العالم العربي الذين يقدمون صورة مهمة هنا، إذ يفيد استطلاع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، والذي أجري على عينة ممثلة من 11 دولة عربية بين عامي 2014 و 2018، بأن هنالك ارتفاعًا كبيرًا، يقارب الضعف في هذه السنوات من 17 بالمئة إلى 34 بالمئة، في نسب العرب سكان دول العالم العربي الذين يظنون «بأن الربيع العربي قد انتهى وعادت الأنظمة السابقة إلى الحكم»⁽⁷⁾.

باختصار، هنالك تلخيص أساس واحد: هنالك اعتقاد يقوى مع مرور السنوات على أحداث الربيع العربي يفيد بأن الثورات العربية انتهت، ونحن في مرحلة ما بعد «الربيع العربي». في المقال أدناه سوف أقدم قراءة مغايرة تفصل بالأساس بين الثورة بوصفها فعلًا مباشرًا يشارك به الناس في عمليات احتجاج واسعة لتغيير النظام وإحداث نقلة نوعية جديدة في المباني السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ وبين «الوضع الثوري» الذي يمثل حال التعبئة الحاصلة لأجل إخراج الناس إلى الشارع، وهي تتمثل في حالة عدم ارتياح من المباني المختلفة والنظام القائم، أساسها الاعتقاد بأن الناس / الشعب يستحقون وضعًا مختلفًا اختلافاً جذريًا، ما يمهد لوضع ثوري بحاجة إلى من يحركه من ناشطين وفعالين وقيادات لأجل إحداث الثورة. أي إن غياب وجود عمليات احتجاج واسعة لا يعني الرضى من النظام القائم، بل إن الأمر يتعلق أكثر بوجود حال عدم ارتياح، نسميها هنا «الوضع الثوري». وهي نابعة بالأساس من الفرق المتزايد بين ما يريده الناس / المواطنون، وما يحصلون عليه، بين ما هو موجود من حيث النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وما يظنون بأنهم يستحقونه، وكلما زاد الفرق بين ما يحصل عليه المواطنون وما يظنون بأنهم يستحقونه، تزداد حدة الحال الثورية. برأيي

(5) Bethan McKernan and Martin Chulov . Arab League set to readmit Syria eight years after expulsion. The Guardian 28\12\2018. See: <https://www.theguardian.com/world/2018/dec/26/Arab-league-set-to-readmit-syria-eight-years-after-expulsion> (ratified March 31, 2019)

(6) Derek Chollet, "Who Killed the Arab Spring?" <https://warontherocks.com/2016/06/who-killed-the-arab-spring/> (ratified 24\3\2019).

(7) د.م. المؤشر العربي، (2018 2017)، 195.

هذه الحال كانت موجودة بقوة في غالبية المجتمعات العربية عند اندلاع ثورات الربيع العربي، لا زالت موجودة اليوم، ويمكن رصد أسسها بشكل إمبريقي وعيني، وبذلك فإن حال الربيع العربي لم تنته بعد، وإن كانت حال التمرد في الشوارع قد تضاءلت تضاءً كبيراً.

لماذا تحدث الثورات؟ وما علاقة ذلك بالدول العربية؟

تقدم الأدبيات المنشورة تفسيرات عدة لأسباب اندلاع الثورة، أو ما أسماه «الموقف الثوري». فمثلاً ادعى توكفيل⁽⁸⁾ بأن الثورات تحدث بعد مدة من النمو الاقتصادي الكبير. وتبنت ديفيث وتانتر و ميدلارسكي 1967 نهجاً تجريبياً، ووجدت أنه كان هناك سقوط للنخبة التي حكمت لمدة طويلة لإحداث تغييرات اجتماعية وسياسية واقتصادية كأساس للثورة. من ناحية أخرى، ترى الماركسية أن الثورة هي نتاج حتمي للعوامل التاريخية المعبر عنها في الصراع بين قوى البرجوازية والبروليتاريا⁽⁹⁾. وفقاً للنموذج الماركسي، يحدث الفعل الثوري في الانتقال من الوعي الخاطئ إلى الوعي الموضوعي الحقيقي المصحوب بعدد من النضالات، حتى تصل الطبقة العاملة (البروليتاريا) إلى مرحلة النضج وتخلق الثورة.

وفقاً لتيلي⁽¹⁰⁾، تحدث ثورة عندما تكتسب الجماعات في المجتمع وسائل للضغط على الحكومة أو النظام للمطالبة بالتغيير، بينما في الوقت نفسه لا يستطيع النظام إجراء التغيير اللازم أو قمع هذه المطالب. جادل تانتر ومردلاسكي⁽¹¹⁾ بأن الثورات الكبرى تحدث بعد مدة طويلة من الاستقرار الاقتصادي والتنمية، مصحوبة بتراجع حاد قبل اندلاع الثورة مباشرة. وفي رأي آخر، يمكن أن تحدث الثورات مع سقوط دراماتيكي للنظام في وسط المدينة⁽¹²⁾. وجادل هنتنغتون⁽¹³⁾ أنه إذا كانت النخب الحاكمة تميل إلى إصلاح النظام أو استبداله، فقد يشجع التظاهرات الجماهيرية في العاصمة والمدن الكبرى ثم يجذب الدعم الجماهيري للحكومة ويسبب انهياراً مفاجئاً للنظام القديم.

في المقابل، طور علم النفس السياسي موديل «التوقعات المتزايدة» كتفسير للثورة، بحسبها يكون الناس جاهزون للثورة، أي ينضج لديهم «الوضع الثوري» عندما ترتفع توقعاتهم ومطالبهم، في المقابل تكون قدرة النظام محدودة في التجاوب مع مطالبهم، ما يخلق طاقة ثورية تنتظر القيادة، وتوجهات مناسبة لإطاحة النظام الحالي⁽¹⁴⁾، وتعد دراسات سوروكين مهمة في هذا المجال، ويرى أن سبب الثورة يكمن في عجز القيم عن الاتفاق مع البيئة، والاتصال الوثيق بالقيم مع البيئة ينفجر دائماً مع قمع المثل الأساس لأفراد المجتمع معظمهم، وعدم القدرة على توفير الحد الأدنى من القيم البديلة الداعمة لرؤية النظام. سوروكين يضع ستة أنماط من الاضطهاد يمكن أن تحدث الثورة؛ قمع غريزة الأكل الأساسية (الجوع)، قمع غريزة الممتلكات، قمع غريزة المحافظة على

(8) Tocqueville, Alex de. The Old Regime and the French Revolution, (New York: Doubleday, 1955).

(9) Yoder, D. Current definitions of revolution. American Sociological Review 32 (3), 433-441, 1926.

(10) Tilly, Charles. From Mobilization to Revolution, (University of Michigan, 1977).

(11) Tanter, R. & Midlarsky, M. A theory of revolution. The Journal of Conflict Resolution 11 (3), (1967), 264-280.

(12) Goldstone, J.A. Toward a fourth generation of revolution theory, Annual Review Political Science 4, (2001), 39-87.

(13) Huntington, Samuel. Political Order in Changing Societies, (New Haven: Yale University Press, 1968).

(14) Gurr, Ted Robert. Why Men Rebel, (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970).

الذات، قمع غريزة الجنس، قمع غريزة البحث عن الحرية، قمع حرية التعبير⁽¹⁵⁾، بالنسبة إليه، السبب المباشر للثورة هو قمع هذه الغرائز، ويمكن أن تحدث الثورة نتيجة لقمع غريزة واحدة أو أكثر.

في هذه الورقة أزعّم أن نموذج «التوقعات المتزايدة» يجب تطويره وصقله في ضوء ثورات «الربيع العربي»، الفرضية التي توضح نضج الأوضاع للثورة، أو كما اخترت أن أصف «الموقف الثوري» بين ما يصفه الأشخاص أو يرسمونه على أنه موقفهم الموضوعي، وما يظنون أنهم يستحقونه، فكلما زادت الفجوة بين هذين المستويين، زاد الاستعداد للشروع في عملية احتجاج تصل إلى حال ثورة ضد النظام الحالي.

فمن ناحية، كلما كان عدد متزايد من الناس يدرك أكثر من أي وقت مضى عمق فشل النظم العربية، وشدة انتهاك حقوقهم الأساسية، بما في ذلك المسائل الأساسية المتعلقة بحرية التعبير والحق الأساسي في اختيار القيادة، ومن ناحية أخرى، بدأ عدد متزايد من الناس بمقارنة أحوالهم بحال المواطنين في الديمقراطيات الراسخة، أو حتى في الديمقراطيات النامية مثل تركيا وإندونيسيا ودول أوروبا الشرقية، ما يؤدي إلى زيادة كبيرة في دعم نظام ديمقراطي يضمن عناصر المشاركة؛ المواطنين. تؤدي الفجوات المتزايدة إلى نضج «الوضع الثوري»، واستعداد الأشخاص للنزول إلى الشوارع في جزء من عملية شاملة للاحتجاج والثورات الشعبية. وتؤكد الدراسات الإمبريقية حول العالم العربي هذا الاستنتاج.

فبخلاف السنوات السابقة، كان الاهتمام بفحص مواقف للجمهور العربي في الأمور السياسية محدودًا للغاية. في العقدين الأخيرين، منذ الفترة التي سبقت اندلاع الربيع العربي، وبالتأكيد أكثر من منذ الربيع العربي، ازداد الاهتمام بدراسة حال المزاج الشعبي في العالم العربي. إن أهم مشروع نُقِدَ منذ أكثر من عقد هو المؤشر العربي للديمقراطية، وهو مبادرة مشتركة بين معاهد البحوث الرائدة في الولايات المتحدة والعالم العربي⁽¹⁶⁾. هذه القراءة التي تضمنت المراقبة الدقيقة للتغيرات في مختلف المستويات، وإجراء الدراسات الاستقصائية على عينات تمثيلية، لا يترك مجالاً للشك في أن الناس في العالم العربي قلقون للغاية بشأن شكل الحكومة في البلدان العربية، ويريدون تطوير نظام ديمقراطي تمثيلي.

في الوقت نفسه، بدأ البروفيسور شبلي تلحي من جامعة ماريلاند في الولايات المتحدة إدارة دراسات الرأي العام في عدد من الدول العربية، وتوضح بياناته من 2004-2011 «أن العرب يريدون الحرية والديمقراطية، وهم يعرفون الديمقراطية عندما يراها، ويبدو الأمر في الغالب وكأنه ديمقراطيات على النمط الغربي»⁽¹⁷⁾. بالنسبة إليه، الصورة واضحة، أغلبية حاسمة في العالم العربي تطلع إلى نظام ديمقراطي، وفي مجموعة متنوعة من المؤشرات، وهناك مستوى عالٍ من الدعم للنماذج الديمقراطية، الغربية وغير الغربية، مع السعي إلى نموذج ديمقراطي يناسب أحوالهم كمجتمع انتقالي. لم يتراجع التوق إلى الديمقراطية على مر السنين، لكنه تكثف حتى آخر استطلاع أجراه في تلك السنة التي اندلع فيها ربيع العربي 2011.

بعد ذلك، نشر المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية في الدوحة، عاصمة قطر، عددًا كبيرًا من

(15) Sorokin, Pitirim, *The Sociology of Revolution*, (New York: 1967).

(16) <http://www.arabbarometer.org/topics/governance/> نظر:

(17) Telhami, Shibley. *The World Through Arab Eyes: Arab Public Opinion and the Reshaping of the Middle East*, (New York: Basic Books, 2013).

الأوراق البحثية التي تتناول عمليات إرساء الديمقراطية في العالم العربي وآفاق الانتقال إلى الديمقراطية⁽¹⁸⁾، إذ تُظهر نتائج المسح السنوي للمركز دعمًا شعبيًا قويًا لتعزيز الديمقراطية في العالم العربي خلال السنوات 2011-2018، ومستويات عالية من الدعم لأسس النظام الديمقراطي، وتوقعًا لمثل هذا النظام، بما في ذلك الإسناد لخصائص إيجابية لهذا النظام، ورفضًا قويًا للنظم الاستبدادية⁽¹⁹⁾ «عندما سُئل المجيبون عن خصائص النظام الديمقراطي، قبلت الغالبية العظمى من المجيبين المقولة، «على الرغم من وجود قيود على النظام الديمقراطي، فإنه لا يزال أفضل من الأنظمة الأخرى».

في الختام، فإن الجمهور في العالم العربي يدرك حال الديمقراطية في الدول العربية، ويرى أن النظم تعاني الفساد، ولا تحافظ على أسس نظام ديمقراطي يفضله بصورة كبيرة المستجيبون على النظم القائمة، وهذه الفجوة بين ما يقدره الناس بشأن نظم بلادهم، وما يظنون أن دولهم تستحقه، وتعميق هذه الفجوة، هو التفسير الرئيس للمطالبة بتغيير النظام في اتجاه الديمقراطيات النامية في العالم العربي حيث برز كمطلب مركزي خلال الربيع العربي. هذا التقييم للحال ليس من قبيل الصدفة، وليس محض شعور شخصي، إنه مصحوب ببحوث أساسية ومقاييس موضوعية، ما يدل على أن الوضع سيئ للغاية، ولم يتغير بصورة أساس في العقد الأخير منذ اندلاع الربيع العربي في نهاية عام 2010 في العالم العربي في اتجاه الديمقراطية، وخلق «الوضع الثوري» استعدادًا لثورات الشوارع، الماضية والحاضرة، والوضع الذي أدى إلى انطلاق الثورات والاحتجاجات ما يزال موجودًا، يعني أن أساس الربيع العربي ما زال موجودًا، وما يزال بإمكانه الانطلاق مرة أخرى، وفي أي وقت.

بعد مرور عقد على الربيع العربي

احتجاجات في السودان والجزائر ولبنان وعودة إلى درعا مرة أخرى

مع نهاية سنة 2018 وبداية عام 2019 برزت تقارير عن اندلاع احتجاجات واسعة في أربع دول عربية: السودان، والجزائر وسورية -تحديدًا في درعا التي انطلقت منها الثورة السورية ضد نظام البعث قبل عقد- ولبنان. عند مقارنة هذه الموجة بما حدث قبل حوالى عقد، يمكن إيجاد نقاط التشابه من حيث الشكل والمضمون، ما يؤكد بأن الربيع العربي لم ينته، لكنه يتخذ أشكالًا أخرى، وأماكن أخرى لم تستطيع بها النظم ولا التدخلات الخارجية إنهالك القائمين على عمليات الاحتجاج، كما حدث في الدول الرئيسة التي اندلعت بها أحداث الربيع العربي قبل عقد.

في السودان اندلعت في النصف الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 2018 تظاهرات احتجاج في المدن الرئيسية عمومًا، والعاصمة الخرطوم بصورة خاصة. هذه الاحتجاجات بدأت على أساس اقتصادي، وتعبيرًا عن تدمير شعبي من غلاء المعيشة، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى احتجاجات ضد حكم الرئيس عمر حسن البشير، وطالبت برحيله عن الحكم، مستلهمة شعارات الثورة التونسية والمصرية نفسها

(18) انظر: www.dohainstitute.org

(19) انظر: دم، المؤشر العربي، مرجع سابق.

قبل حوالي عقد «ليسقط النظام»⁽²⁰⁾. وفي مقال متأخر عن الاحتجاجات، كتبه أستاذ القانون بجامعة الخرطوم نصر الدين عبيد الباري، فإنه لا يوجد مؤشر على أن موجة الاحتجاجات في السودان ستتوقف، مشيرًا إلى أن هذه الاحتجاجات الأطول والأقوى في مرحلة ما بعد الاستعمار، قائلًا إنها أذهلت الحكومة والمعارضة، مضيئًا أنه على الرغم من أن البشير استمر في تشديد قبضته على الدولة، وعلى الرغم من ضعف الضغوط العالمية على الحكومة السودانية التي أعقبت القمع العنيف للمحتجين، فإن هذه الاحتجاجات شجعت السودانيون على كسر حاجز جديد، وهو مواجهة القادة والمؤسسات التي حاولت تثبيط استعداد الناس عن المشاركة في عمليات الاحتجاج. ويرى الكاتب أنه على الرغم من الانقسامات العرقية والإقليمية التاريخية في السودان، فإن المحتجين وقادتهم هم من جيل الألفية الذين يبدو أنهم قرروا الارتفاع فوق الانقسامات الإقليمية والعرقية لمجتمعهم. ويشار إلى أن أكثر من 60 بالمئة من سكان السودان دون سن الخامسة والعشرين، ونحو 20 بالمئة تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا⁽²¹⁾.

على مدى السنوات الأخيرة نمت حركة معارضة قوية على مواقع التواصل الاجتماعي كان النظام مرتاحًا لها، بوصفها تنفيذيًا يمتص خطر انفجار شبابي في الشارع، لكن على غرار الربيع العربي تحولت الموجة الثورية الافتراضية إلى فعل على الأرض تبنته قوى مجهولة عرفت «بتجمع المهنيين»، على غرار ما حصل قبل عقد في تونس حين قادت الاحتجاجات «اتحادات الشغل». وقد استعمل المحتجون وسائل التواصل الاجتماعي، على منوال ما حصل قبل عقد في الدول التي اندلعت بها أحداث «الربيع العربي»، «إذ كانت قوة ثورات الربيع العربي تكمن في قدرتها على توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في الفعل الثوري، وإيجاد قيادة أفقية يصعب على السلطات ملاحقتها واعتقالها كما تفعل مع المعارضات التقليدية، وهو ما استفاد منه الشباب في السودان»⁽²²⁾. من ناحية ثانية فإن البشير، وعلى نهج بن علي في تونس، ومبارك في مصر، والقذافي في ليبيا، والأسد في سورية، وصالح في اليمن، اتهم المحتجين من جهة بكونهم عملاء لقوى خارجية، ومن ناحية ثانية طالبهم بالترث حتى إجراء انتخابات عامة عام 2020، إلا أن صوت المحتجين بقي واضحًا في مطالبه بإسقاط النظام⁽²³⁾.

مقابل السودان، فإن دولة أخرى تجنبت الانخراط في الربيع العربي قبل عقد، هي الجزائر، إلا أنها تمر الآن في مرحلة الربيع العربي، إذ اندلعت احتجاجات واسعة في المدن الجزائرية، وخصوصًا العاصمة الجزائر، مطالبة «بإسقاط النظام». وقد اندلعت الاحتجاجات في نهاية شباط / فبراير 2019، في دعوة واضحة لمنع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من المشاركة في الانتخابات الرئاسية التي كانت مزمعة في شهر نيسان / أبريل 2019. وكان بوتفليقة قد عين رئيسًا أول مرة عام 1999 ممثلًا عن حزب «جبهة التحرير الوطني» الحاكم في الجزائر منذ الاستقلال عام 1962. انتخب بوتفليقة -الذي وعد بالترشح لدورتين فقط عند توليه الرئاسة- بعدها أربع مرات، آخرها عام 2014، وفي هذه الانتخابات لم يظهر بوتفليقة للعلن بسبب إصابته عام 2013 بجلطة دماغية أقدته على كرسي للمعوقين⁽²⁴⁾.

(20) <https://www.nytimes.com/2018/12/24/world/africa/sudan-protests.html?module=inline> (ratified March 29, 2019)

(21) <https://www.nytimes.com/2019/01/29/opinion/sudan-protests-bashir.html> (ratified March 29, 2019)

(22) <https://www.aljazeera.net/news/politics/31/1/2019/> (ratified March 29, 2019)

(23) <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46935755> (ratified March 29, 2019)

(24) <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-47573884> (ratified March 29, 2019)

وعلى نهج المحتجين في تونس ومصر وليبيا وسورية واليمن عام 2011، فإن ثوار الجزائر حددوا يوم الجمعة موعداً لتظاهراتهم، وقاموا بذلك على التوالي منذ يوم الجمعة 22 شباط/ فبراير 2019 وحتى اليوم (29 آذار/ مارس 2019)، فنزل عشرات الآلاف من المحتجين في كل يوم احتجاج⁽²⁵⁾، ما أدى بصورة تدريجية إلى تفكيك الجبهة المساندة لبوتفليقة، وانتقالها تدريجياً إلى الوقوف مع المحتجين، في ما اعتبر «أن شرعية النظام الحاكم ربما بدأت تتآكل من الداخل. فقد أعلن 72 محافظاً من مجموع 12، وهم عادة تابعون لوزارة الداخلية، دعمهم لمطالب الحراك الشعبي ودعوا الحزب الحاكم، جبهة التحرير الوطني، إلى انتخاب قيادة «شرعية» له... أما متقاعدو الجيش فأعلنوا تمسكهم بمطالب الشعب خلال مسيرات الأحد الماضي. وجاء ذلك بعد أسبوعين على إعلان المنظمة الوطنية للمجاهدين، التي تمثل قدامى المحاربين إبان حرب الاستقلال، تراجعها عن تأييد ترشيح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة... وفي تحول آخر مثير خرج معاذ بوشارب الأمين العام لجبهة التحرير الوطني ورئيس البرلمان، والذي تولى إعلان ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للانتخابات قبل شهر، ليعلن أن الجبهة تؤيد مطالب الحراك الشعبي في التغيير السياسي تأييداً مطلقاً... وامتدت مراجعة المواقف ومحاولة فك الارتباط بالحزب الحاكم لتشمل حليفه في الحكومة والبرلمان رئيس الوزراء السابق المقال وزعيم التجمع الوطني الديمقراطي أحمد أويحيى الذي دعا السلطة الحاكمة للاستجابة فوراً لمطالب الشارع. وكان أويحيى، قبل إقالته، قد حذر المحتجين في بداية الحراك من خطر الانزلاق نحو حرب أهلية أخرى في حال استمرت التظاهرات»⁽²⁶⁾.

وصولاً إلى إعلان رئيس أركان الجيش الجزائري، أحمد قايد صالح، اللجوء إلى المادة 102 من الدستور، المتعلقة بشغور منصب رئيس الجمهورية، وتنص المادة 102 على أنه «إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهماته بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوباً، وبعد أن يتثبت من حقيقة هذا المنع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المنع»⁽²⁷⁾. وهي دعوة قوبلت برفض قيادات المحتجين والمعارضة، وعدوها التفافاً على مطالبهم «بإسقاط النظام»، بمعنى إحداث تغيير جذري في الحكم وسياساته⁽²⁸⁾. وما زالت الاحتجاجات في حالة تصعيد لإسقاط بوتفليقة وسياساته حتى كتابة هذه السطور.

أهم الاحتجاجات الجديدة وأكثرها إثارة هي تلك التي اندلعت في درعا بسورية، وهي المدينة نفسها التي انطلقت بها الثورة السورية عام 2011 ضد نظام البعث وبطشه. فقد نشرت تقارير صحافية تفيد بأنه «احتج مئات السوريين في مدينة درعا يوم الأحد على إقامة تمثال جديد للرئيس الأسبق حافظ الأسد، والد الرئيس السوري بشار الأسد، بعد ما يقرب من عقد على إسقاط التمثال الأصلي في بداية الحرب الأهلية السورية. وقال متظاهرون وشهود إن السكان خرجوا إلى شوارع الحي القديم بالمدينة، الذي دمته الحرب، داعين لإسقاط الأسد قبل أيام من الذكرى الثامنة لبدء الصراع. بسبب تعزيز الشرطة السرية التابعة للأسد سيطرتها مجدداً على المدينة»⁽²⁹⁾. وصرح رئيس هيئة التفاوض السورية المعارضة نصر الحريري «بعد سنين من العذاب والمعاناة

(25) <http://www.bbc.com/arabic/middleeast47751145> (ratified March 29, 2019)

(26) <http://www.bbc.com/arabic/interactivity-47661704> (ratified March 29, 2019)

(27) <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-47755705> (ratified March 29, 2019)

(28) <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-47755705> (ratified March 29, 2019)

(29) <https://arabic.euronews.com/201911/03/new-assad-statue-triggers-protest-in-cradle-of-syrian-revolt> (ratified March 29, 2019)

والقتل والتشريد والتدمير، ربيع سوريا يزهر ثانية»⁽³⁰⁾. ما يشير إلى علاقة مباشرة مع أحداث الربيع العربي التي وصلت إلى سورية في آذار 2011 وانطلقت من درعا نفسها.

في لبنان، الذي لم يشارك أيضًا بنشاط في أحداث الربيع العربي قبل عقد من الزمان، اندلعت احتجاجات حاشدة ضد الحكومة في أواخر تشرين الأول / أكتوبر 2019، في عقب قرارات حكومية لفرض ضرائب مختلفة، بما في ذلك استخدام «الوتساب» وسيلة لتحرض الناس على المشاركة في الاحتجاجات. تركزت الاحتجاجات في بيروت، لكنها امتدت إلى مدن لبنانية أخرى أيضًا. وقد شارك بها متظاهرون من جميع التيارات والمجموعات في لبنان. في الأساس، دعمت القوى المعارضة لحزب الله التظاهرات بقوة، وقوام حزب الله وحلفاؤه الاحتجاجات، وحاولوا التدخل لوقفها. ووفقًا لمجلة «فورين بوليسي»، فإن الموجة الأخيرة من الاحتجاجات «أصبحت أشمل احتجاجات مناهضة للحكومة شهدتها البلاد على الأقل منذ انتهاء الحرب الأهلية في عام 1990، من حيث الأعداد والانتشار الجغرافي وتنوع الطائفة والطبقة. أدت التظاهرات إلى خروج مئات الآلاف من اللبنانيين إلى الشوارع، وشلت نظام النقل والمصارف في البلاد، وفي 29 أكتوبر/ تشرين الأول، ما أجبر رئيس الوزراء، سعد الحريري على الاستقالة»⁽³¹⁾.

حتى الآن، تسببت الاحتجاجات في تغييرات سياسية كبيرة، إضافة إلى استقالة الحريري من منصب رئيس الوزراء، الرئيس اللبناني في وضع غير مستقر، ومن الواضح أن الاحتجاجات أثرت تأثيرًا كبيرًا في عمله وشرعيته، حيث إن الغضب كان موجهاً إليه، وما يزال. حتى اللحظة الحالية، ما يزال سبب الأزمة، الذي يبدو أنه أشد أزمة أهلية في لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية في منتصف الثمانينيات، غير واضح تمامًا، في ما يتعدى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، يستخدم المتظاهرون شعارات دعت لها ثورات الربيع العربي، وطالبت بها، وكانت جزءًا من الأعمال الاحتجاجية التي اندلعت في بعض الدول العربية قبل عقد من الزمان.

الحالات الأربع الأخيرات في السودان والجزائر ولبنان وسورية تفيد بصورة واضحة أن مضمون هذه التظاهرات، وشكلها، هو امتداد لتظاهرات «الربيع العربي» قبل عقد، وبذلك فإننا أمام شهادات ميدانية تفيد بأن الربيع العربي لم ينته بعد، وأننا سوف نشهد هبات متواترة تفيد بأن الوضع الثوري الذي أتى باحتجاجات الربيع العربي ما زال هنا، وقائم في دول العالم العربي.

التطلع إلى التغيير الديمقراطي وعلاقته بـ «الوضع الثوري» في الدول العربية

بخلاف التمرد الذي يحصل عامة في الأطراف -الجهات المهمشة، الأقليات أو الطبقات المهمشة- فإن الثورة تحدث في المركز، في المدن الكبرى، وخصوصًا في العاصمة أو المدن الكبيرة، وإذا حصل وبدأت في مدن ثانوية، فإنها سرعان ما تنتقل إلى المدن المركزية. وتتمتع الثورة عادة بدعم شعبي واسع يعبر عن حالة متماسكة من «الهوية الوطنية»، وهي حالة من الإجماع الذي يتشكل على خلفيات متنوعة.

(30) <https://www.aljazeera.net/news/politics/201911/3/> (ratified March 29, 2019)

(31) انظر

<https://foreignpolicy.com/2019/11/02/lebanon-protesters-movement-streets-explainer/> (ratified in December 17, 2019)

تشكلت الهوية الوطنية للمجتمعات الحديثة في أربعة سياقات؛ اثنين مؤسسين، وثالث ورابع منبثقين عنهما. الأول هو سياق تشكل الوعي القومي/الوطني، الثاني هو سياق تشكل الدولة الحديثة ونشوء فكرة المواطنة وتطورها بوصفها فعلاً جماعياً وفردياً في الوقت نفسه، والثالث تشكل المجتمع المتكاثف والفاعل تعبيراً عن تشكل الهوية الوطنية والهوية المواطنة في آن معاً، والرابع نشوء الدولة الحديثة بأجهزتها وبيروقراطيتها حاملاً/خادماً للسياقات الأخرى، وما يتعداها من دفاع عنهم أو حمل رسالتهم للجوار أو للعالم أجمع.

تعد الهوية الوطنية ضرورية لعمل الدولة وأدائها، حيث يجب أن يكون مسؤولو الدولة مخلصين للمصلحة العامة الواسعة التي يمثلونها، وليس للمصالح الضيقة لمنطقة أو مجموعة عرقية أو قبيلة أو أسرة أو أي مجموعة انتماء أخرى. من هنا الدول ذات التقاليد البيروقراطية الحديثة القوية لديها هويات وطنية قوية. لقد نجحت هذه الدول في تطوير نظام بيروقراطي مناسب مع هوية وطنية قوية ومتماسكة. الهوية الوطنية مبنية على أشياء مشتركة مثل التقاليد والرموز والذاكرة التاريخية المشتركة والثقافة المشتركة. يقوم أحد أشكال الهوية الوطنية على الاعتقاد بأن الحدود السياسية يجب أن تتناسب مع الحدود الثقافية، حيث تُحدّد الثقافة إلى حد كبير بحسب اللغة، وأحياناً بحسب العرق. ولكن يمكن أيضاً أن تستند إلى الدين، أو إلى مجموعة من المبادئ السياسية مثل الديمقراطية والحكم الدستوري.

الهوية الوطنية هي نتاج اجتماعي لجهد شعبي-جماعي لقوى عدة؛ الساسة، المثقفين، رجال الدين، والكتاب، والصحفيين، والشعراء، والفلاسفة، والموسيقيين... إلخ. لكنها أيضاً نتاج للدولة التي تحدد «لغتها الوطنية» الرسمية، وتحدد الحدود وتغيرها، وتحرك السكان، تنتهج سياسة تعليمية تحدد التاريخ الذي سيُدرس، وما الذي سيتعلمه مواطنوها، وهي عملية تقود البلد في المستويات كلها باتجاه تشكيل الهوية الوطنية، وقد تضع الدول والمجتمعات أمام تحديات تنبئ بتحول نحو الديمقراطية أو بصراع داخلي وتفتت - كما حصل في سورية والعرق وليبيا⁽³²⁾.

وفقاً لفوكوياما (2014)، هناك أربعة مسارات سياسية لتشكيل هوية وطنية: (1) تعريف الحدود السياسية بشكل يستوعب السكان؛ (2) «نقل» السكان بما يتلاءم مع الحدود الجغرافية؛ (3) لتغيير مفهوم الهوية الوطنية من أجل تكييف للإحداثيات، (4) انتهاج سياسات ديمقراطية وتعددية، تستوعب الاختلاف، وتمهد لهوية وطنية جامعة - فوق الاختلافات. يمكن للديمقراطية نفسها أن تكون الأساس لهوية مشتركة، والديمقراطية والهوية الوطنية يمكن أن يعزز بعضها بعضاً.

من الممكن إجمال تداعيات السياقات الأربعة بتشكيل الهوية الوطنية للدولة الحديثة التي وجدت تعبيراتها الرئيسية في النظام السياسي المعرف بالديمقراطي، كما يأتي:

- تشكل حلول وسط بين المجموعات القومية ونشوء المواطنة والمواطنين بوصفهم مركبات تأسيسية، بما في ذلك حق أساسي في التصويت والانتخاب.

- وجود "الشعب" / الديموس - Dimos وحق تقرير المصير لعموم الشعب، وليس لجزء من الشعب.

(32) Fukuyama, Francis. Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy, (Farrar, Straus, & Giroux, 2014).

- التمييز بين العرق والهويات البدائية، ووضع الحقوق الأساسية، تُحدّد حال الشخص بحكم المواطنة، وليس مجموعة الولادة له.

- الأفراد والمواطنون هم الأساس المادي والمعنوي للوحدة الوطنية، وليست الأسرة/ القبيلة، المجموعة الدينية هي الوحدة المركزية التي تشكل البلد، الدولة هي ليست مجموع العائلات، كما هو الحال في العصور الوسطى أو ما قبلها.

- مصدر السيادة ليس الله ولا الأمير/ الملك بل الشعب، وهو الذي يحدد الرغبة العامة في ذلك، وهو مصدر التشريع الذي يضع القواعد من خلال "البرلمان" أو الحكومة المنتخبة.

- حدود جغرافية واضحة.

- استقرار الكيان السياسي ودعم نخبه لوجوده.

- هوية مدنية متماسكة وتعبيرات مجتمعية فاعلة-تنظيم مجتمعي، قدرة تنظيمية لعموم المواطنين لأجل التعبير عن إرادتهم في ما يتعدى التصويت.

- فصل الممتلكات العامة عن ممتلكات الحاكم.

- هيكل اقتصادي قائم على الضريبة مقابل دولة نظام الزبائنية.

- الخدمة العسكرية الإجبارية.

- المؤسسات الحديثة: المجلس مع/ البرلمان الفعال، والأحزاب، والدستور أو القوانين الأساسية.

- وجود مؤسسات وآليات للتعامل مع الظواهر التي تضر بالنظام العام، مثل المحافظة على النظام العام، وفرض تطبيق القانون، ومحاربة الفساد... إلخ.

- ترتيبات واضحة للتشريعات واللوائح والإجراءات الإدارية.

في الواقع تطورت الدولة العربية بصورة مشوهة جداً، وبعيد عن الدولة الوطنية الحديثة. في كل الأبعاد المذكورة أعلاه. وكان هذا التشوه أهم مصدر للوضع الثوري الذي نشأ في العالم العربي، وأدى إلى إحداث العالم العربي في العقد الأخير، إذا قارناه مع توقعات الناس ورأيهم في النظام السياسي والمدني الذي يتطلعون إليه، وهذا ما سوف نعرضه أدناه.

والغرض هنا هو التحليل إلى أي مدى يأخذ العالم العربي مكاناً في عملية نقل صور الحياة في العصور الوسطى إلى أنماط حديثة تميز الدولة الحديثة، في القرن الواحد والعشرين. تعتمد الدولة الحديثة على عدد من المبادئ الأساسية، حيث إن وجود عنصر واحد في الدولة لا ينفى العناصر الأخرى، والعكس بالعكس. وسيُنقذ تحليل في هذا الفصل على أساس الفحص عن وجود المبادئ الأساسية للدولة الحديثة في العالم العربي، والقصد من ذلك إظهار مستوى الانحراف في الدولة العربية في العصر الحديث عن المبادئ المؤسسة للدولة الحديثة. ومن ثم، رؤية الهوة التي تشكل مصدرًا للتوتر بين الدولة والمجتمع في العالم العربي، والتي تشكل أساساً لعدم الراحة وحال الاحتجاج التي اجتاحت دولاً عربية منذ 2010، بمعنى أن الفرق بين ما هو موجود وما يتطلع إليه الناس هو

أساس التوتر الحاصل، ومصدر الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي، ورغبة الجمهور في التحول نحو الدولة الحديثة التي تلائم المبادئ المذكورة أعلاه.

اختلال أسس الدولة الوطنية في الدولة العربية الحديثة

جوهرياً، في الدولة الوطنية الحديثة، التي تتسم بالاستقرار وبنظام ديمقراطي معقول، يجب أن تكون متوافرة آلية تسمح بالتغييرات في صفوف الحكومة، ممن يحملون السلطة المركزية في البلاد، بخلاف ما هو شائع في العالم القديم عندما كان الحاكم ينفصل عن وظيفته فقط مع وفاته، أو من خلال انقلاب أو ثورة عنيفة. إضافة إلى ذلك في الدولة الحديثة لا يمكن أن يكون تغيير الحكومة، المجال الداخلي للأسرة أو طبقة معينة، من السكان وحدهم. الطريقة الحديثة للتغيير تكون من خلال تنفيذ آلية انتخابات ديمقراطية متواترة ولمدة محددة، وتضمن أن أي مواطن يمكنه أن يؤثر في اختيار القيادة أو أن يختار منصب القيادة، ويصل إليه. سوف نبين غياب أسس الدولة الوطنية الديمقراطية في غالبية الأنظمة العربية من خلال التطرق إلى مسألة غياب الحق الأساسي في اختيار القيادات الوطنية في الدولة العربية الحديثة.

اليوم، كما قبل اندلاع أحداث الربيع العربي، في الدول العربية معظمها لا يوجد هناك تقليد لانتخاب الحاكم والحكومة و"البرلمان"، وعلى الرغم من أن بعض الدول قبلت الإجراء في ضوء ضغط غربي عليهم بهذا الاتجاه، إلا أن المضمون بقي تحت سيطرة الحاكم وجهاز القمع في الدولة. اليوم، الدول العربية معظمها تجري انتخابات، ولكن هناك فرق أساس بين النظم الملكية، حيث الملك هو السلطة العليا والانتخابات تختار من هم تحته في سلم السلطة، من دون المس بـمنزلته؛ وبعض الحالات الجمهورية التي قد تصل إلى رئيس الدولة أو الحاكم. إضافة إلى ذلك، أدى غياب وجود تقليد ديمقراطي في الانتخابات إلى تجاوزات خطيرة في الفساد وتزييف الانتخابات في البلدان جميعها تقريباً، ولكن على الرغم من القيود المفروضة على فعالية الانتخابات، لا يمكن تجاهل حقيقة أن محض وجود انتخابات على الأقل في المرحلة الأولى يمهّد إلى استعداد، ولو محدود للانتقال من السلطوية/ النظام الملكي إلى نظم هجينة/ مختلطة Hyprid.

بصورة عامة، يمكن تقسيم الدول العربية إلى خمس مجموعات على أساس فئتين رئيسيتين وفئتين فرعيتين؛ الفئتان الرئيسيتان هما الملكية والجمهورية:

الملكي: دولة ذات بنية ملكية تدمج بين الشخص الذي يحكم والعائلة الحاكمة. هنا يوجد نوعان: من يمنع انتخابات ومن يسمح بها، بشكل محدود. تشكل الأنظمة الملكية التي لا تجري انتخابات النموذج الأكثر تطرفاً لتركيز السلطة الكلي من قبل نخبة صغيرة على حساب انعدام القدرة التامة في الوصول إلى السلطة لغالبية السكان. الملكيات التي تجري انتخابات تمثل في الواقع نموذجاً للحكم «الهجين»، دوراً مهيماً محفوظاً لمجموعة معينة، مع إمكان وصول المواطنين الآخرين إلى بعض المناصب، والقدرة على دمجهم في الحكم.

الجمهوريات، نظرياً، وبخلاف الملكيات، في هذه البلدان لا توجد أي قيود مسبقة تضمن الحكومة لشخص أو مجموعة معينة. يُعبّر عن هذا في حقيقة أن الانتخابات في هذه الدول لا تتعلق فقط بالسلطة التشريعية، ولكن أيضاً بوضع الحاكم. لكن، وكما تبين لنا في الجدول، في هذه البلدان معظمها الانتخابات ليست سوى شكلية،

والدليل على ذلك هو زعيم الأغلبية المطلقة يفوز بالحكم مرارًا وتكرارًا، ما يؤكد عدم نزاهة الانتخابات. يظهر العمود الأيسر في الجدول البلدان العربية التي تجري انتخابات حقيقية مفتوحة بها. وفقًا للبيانات، هناك أربعة بلدان كهذه - لبنان واليمن على الرغم من التحفظات المرفقة، والعراق (بعد صدام حسين) والسلطة الفلسطينية التي ما تزال بلدًا في طور البناء، ولم تثبت بعد قدرتها على حفظ هذه الآلية الديمقراطية وصونها.

جمهورية		ملكية	
انتخابات حرة نسبية	انتخابات شكلية ⁽³³⁾	من دون انتخابات	مع انتخابات
العراق بعد صدام	تونس (99 بالمئة لبن علي)	ليبيا القذافي (بعده الوضع غير مستقر)	الأردن المغرب
السلطة الفلسطينية حتى 2006	اليمن تحت عبد الله صالح حتى 2013	سورية عائلة الأسد ⁽³⁵⁾	الإمارات ⁽³⁴⁾ البحرين الكويت
لبنان ⁽³⁶⁾	الجزائر (90 بالمئة للرئيس بوتفليقة)		
تونس بعد الثورة	مصر تحت مبارك (88 بالمئة لصالح مبارك وللسياسي بعد الانقلاب على الرئيس المنتخب مرسي)		
مصر في انتخابات 2013 التي أتت بمحمد مرسي للرئاسة			

(33) تُجرى الانتخابات أيضًا للرئاسة، لكن نتائجها ساحقة لدرجة أنه من الواضح أن خصم الرئيس لا يحظى بفرصة عادلة.

(34) الإمارات العربية المتحدة: اتحاد يضم سبع إمارات يرأسها كل أمير. يعين الأمراء السبعة في كل مرة رئيسًا مشتركًا لمدة 5 سنوات. إذن هناك آلية لتغيير الحكومة، لكنها تقتصر على شريحة معينة، سواء بالنسبة للناخبين أم المنتخبين.

(35) الوضع في سورية أقل تطرفًا قليلاً مما هو عليه في ليبيا، لأنه يتم إجراء استفتاء رسميًا كل 5 سنوات للموافقة على ولاية أخرى للرئيس، إضافة إلى إجراء انتخابات نيابية، وإن كانت تحت إشراف شديد، ويتدخل حكومي.

(36) الانتخابات حرة وديمقراطية، لكن المناصب العليا (رئيس، رئيس ديوان، رئيس وزراء ورئيس مجلس النواب) مقسمة بحسب ما هو محدد في الدستور بين الطوائف الرئيسة.

باختصار، اليوم وقبل اندلاع أحداث الربيع العربي، غالبية الدول العربية تفتقر إلى آلية ديمقراطية حقيقية تسمح بتغيير الحكومة وفقاً لقرار الشعب. ومع ذلك، فمن المهم أن نميز بين مجموعة متطرفة (المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وليبيا وسورية) حيث الانتخابات غير مهمة إطلاقاً، والجماعة المعتدلة (الأردن، المغرب، البحرين، الكويت، مصر، تونس، الجزائر) التي تتبع الموديل «الهجين» عندما لا يرشح الحاكم لاختيار حقيقي، ولكن تحته هناك نموذج لنظام سياسي يوجد فيه مجال لمزيد من التبديل، بما في ذلك انتقال المعارضة للسلطة.

باختصار، في عدد من الدول العربية، ما يزال من الممكن سماع صدى كلمات الملك الفرنسي لويس الرابع عشر: «أنا الدولة، والدولة أنا». ويعكس هذا حقيقة أن الدولة لا تعمل لأجل تحقيق مصالح مواطنيها، ولا أهداف موضوعية واستراتيجية للسياسة الخارجية والمحلية، من يقرر مصالح ومواقف الدولة هي مصالح الحاكم والفئة المتحكمة.

حدد مونتسكيو مبدأ فصل السلطات كعنصر مركزي في عمل الدولة الحديثة. يتيح وجود هذا المبدأ نظاماً فعالاً من الضوابط والتوازنات التي تحد من هيمنة الحاكم. عدم وجود منافسة حقيقية في الانتخابات وقدرة الناس على تغيير الحكومة هو مجرد جزء واحد من عدم وجود نظام للضوابط والتوازنات كان يجب أن تنتج إجراءات السيطرة على الرئيس التنفيذي وتطلعاته.

اليوم، مثل الوضع عند انطلاق الربيع العربي عام 2010، في الدول العربية معظمها، لا يوجد مثل هذا النظام، وحتى عندما يكون موجوداً، فهو في الأساس مسألة مظاهر. إن هيمنة شخص واحد على رأس النظام في البلدان معظمها تؤدي إلى حقيقة أن صورة وسياسة الدولة تشكل بصورتها ونظرتها للعالم على هيئة الحاكم. لذلك، ورحيله عن السلطة قد يؤدي أيضاً إلى حدوث تغييرات جذرية على صورة من يأتي بعده. ويمكن ملاحظة أن هناك اختلافاً بين الحالات التي وصل فيها الحاكم إلى كرسيه بحكم استيلائه العنيف أو شخصيته الكاريزمية وقدراته في الحالة الأولى، أو من خلال الوراثة في الحالة الثانية. في الحالة الأولى قد تكون الصدمة أكثر أهمية للتغيير الدراماتيكي في صورة الدولة، وفي الحالة الثانية يتم الحصول على التغيير بشكل أكثر سلاسة، مع أنه يجري بشكل مناف لأسس النظام الديمقراطي.

هذا الوضع ازداد سوءاً في السنوات الأخيرة في ظل تكثيف العمليات الديمقراطية في أنحاء العالم جميعها، بما في ذلك أوروبا الشرقية وأميركا الجنوبية، وحقيقة أن غالبية المواطنين العرب أكثر وعياً بالنسبة إلى ضرورة وجود انتخابات حرة وديمقراطية، وحضور وعي قوي للخيارات الممنوحة للمواطنين في مناطق مختلفة من العالم تؤثر في شكل الحكومة، ومن سيتحكم بها، وخصوصاً في ضوء توسع وسائل الاتصال الجماهيرية ومنصات التواصل الاجتماعي... هذا كله يجري في ظل تعثر إجراء تغيير جدي في النظم الشمولية العربية، ويبدو أن وضعها يتفاقم، على الأقل في دول الخليج والجزائر والسودان ومصر وسورية.

نحو تحليل شامل

باختصار الموضوع لا يتعلق بالانتخابات فقط

أشرنا أعلاه إلى مركب واحد من انزياح الدولة العربية الحديثة عن أسس الدولة الوطنية الديمقراطية، لكن هذا لا يكفي لإثبات مدى عمق هذا الانزياح. أدناه سأقدم ملخصاً يتعلق بقضايا مركزية تؤكد انحراف الدولة العربية الحديثة عن أسس الدولة الوطنية الديمقراطية، من هذه البيانات تظهر صورة واضحة أن جميع الدول في العالم العربي اليوم، بعد عقد من الربيع العربي، لم تستكمل بعد الانتقال إلى إدارة الدولة وفقاً للمعايير المطلوبة للدولة الوطنية الحديثة، ما يؤكد برأينا وجود أوضاع أساسية تجعل المواطن في هذه الدول يشعر بهذا الانحراف، وتؤجج لديه رغبات الاعتناق من هذا الوضع باتجاه بناء الدولة العربية الحديثة التي لا تكون طبيعية إلا بتبني أسس الديمقراطية الحديثة.

انتهاكات الحقوق المدنية	التمييز بين الجنسين	الإكراه الديني	درجة الأخذ بالقوانين الدينية	تقييد أنشطة أحزاب المعارضة	الاعتداء على حرية الصحافة	فساد	التدخل الرسمي في العملية الانتخابية	
معتدلة	معتدل	منخفض	منخفضة	منخفض	معتدل	عال	منخفض	لبنان
معتدلة	عال	عال	منخفضة	منخفض	معتدل	عال	معتدل	الكويت
معتدلة	معتدل	عال	منخفضة	منخفض	معتدل	عال	معتدل	المغرب
عالية	عال	منخفض	معتدلة	منخفض	معتدل	عال جدا	منخفض	العراق
عالية	معتدل	عال		عال	معتدل	عال	عال	الجزائر
عالية	عال	معتدل	عالية	معتدل	عال	معتدل	معتدل	البحرين
عالية	معتدل	معتدل	عالية	معتدل	معتدل	عال جدا	عال	مصر
عالية	معتدل	منخفض	معتدلة	معتدل	معتدل	معتدل	معتدل	الأردن
عالية	عال	عال	عالية جدا	عال جدا	معتدل	معتدل	عال جدا	الإمارات العربية المتحدة
عالية	عال جدا	عال	عالية جدا	منخفض	عال	عال جدا	منخفض	اليمن
عالية جدا	عال			منخفض	عال		منخفض	السلطة الفلسطينية
عالية جدا	معتدل	عال	معتدلة	معتدل	عال	عال	عال	تونس
عالية جدا	عال جدا	عال	عالية جدا	عال جدا	عال	عال	عال جدا	المملكة العربية السعودية
عالية جدا	عال	معتدل	عالية	عال	عال	عال جدا	عال جدا	سورية
عالية جدا	عال	معتدل	لا يوجد دستور	عال جدا	عال جدا	عال جدا	عال جدا	ليبيا

تلخيص

“الوضع الثوري”، هو توصيف للخلفية التي تؤدي بالناس للخروج الى الشوارع والبدء بالثورة، وهو بالأساس نتاج وعي الناس للفرق بين ما هو وضعهم في مجالات شتى، وما يظنون بأنهم يستحقونه. عند التمعن في أسباب ثورات الربيع العربي، كما هو الحال اليوم، يتبين أن هنالك توفيقاً شعبياً لنظام ديمقراطي في العالم العربي، هذا التوق ازداد وضوحاً مع اتساع معرفة الناس بالنظم الديمقراطية، وأسسها، وممارساتها، كما تجلت لهم في أوروبا وأميركا والديمقراطيات الناشئة في شرق أوروبا، وشرقي آسيا، وحتى في بعض الدول الشرق-أوسطية والإسلامية، مثل أندونيسيا وتركيا. وقد تمكن الجمهور من هذه المعرفة على ضوء الاحتكاك مع العالم والانفتاح عليه، وخصوصاً في عصر انتشار المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت.

الوعي الشعبي بأن الناس يستحقون نظاماً سياسياً ديمقراطياً يسعى سعياً أفضل من الموجود لتجسيد حاجات المواطن؛ هو جوهر الوعي الشعبي لضرورة التغيير، أو ما أسميه «الوضع الثوري»، وهو بالتأكيد شرط لازم سابق للثورة ذاتها.

في العالم العربي، قد تكون الثورة في حال تراجع وانتكاسة نتيجة لقمع النظم، تراجع الدعم الشعبي في ضوء إشكالات التدخل الخارجي وتفاقم التقسيمات الطائفية والفئوية في أقطار عربية عدة، لكن هذا لا يعني أبداً انتهاء الحالة الثورية التي تؤكد الاستطلاعات في أقطار عربية عدة وجودها، بل اشتداد حدتها. فالمواطنون في الدول العربية، ما زالوا يؤيدون إقامة نظام سياسي ديمقراطي يعبر عن رغباتهم، ويرفضون النظم الاستبدادية التي ما زالت تسيطر في العالم العربي، هذه الرغبة وذاك التطلع صحیحان في كل الأقطار العربية التي نملك استطلاعات رأي عام منها، ما يؤكد بأن العرب كغيرهم من الأمم، ليسوا قابلين بالنظم الاستبدادية، حتى لو صورت نفسها كنظم وطنية وحامية للبلاد.

كما قبل عقد، اليوم يتطلع مواطنو الدول العربية إلى تغييرات جوهرية باتجاه بناء نظم وطنية ديمقراطية، وهذا يشكل الأساس في حالة الوعي لاستحقاق الناس لما هو أفضل مما هو موجود. أي إن الوضع الثوري جاهز لعملية التغيير، ولم يتم الانتقال إلى الثورة بعد إخماد ثورات الربيع العربي لأسباب عدة أهمها الخوف من النظم التي بطشت بالمتظاهرين، وشردت شعوبها التي أرادت بناء نظام وطني ديمقراطي، أو أن حامل الثورة من قوى شبابية وقيادات، لم تقدر بعد الانقضاء على الثورات قبل عقد، من أن تلمم جراحها، وتعاود تنظيم الشارع للقيام بثورة شعبية جادة، هذا عدا الحالات التي قدمناها سابقاً، وأعني السودان والجزائر وسورية ولبنان، وهي حالات محدودة من حيث عمليات الاحتجاج، ولم ترق إلى ثورة شعبية شاملة، إلا أن وجودها خلال السنين الأخيرتين يؤكد بأن المواطنين في الدول العربية ما زالوا يتحضرون لثورة شعبية، وخصوصاً في ظل تفاقم فساد النظم وبطشها في غالبية دول العالم العربي.

المصادر والمراجع

1. Fukuyama. Francis, Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy, (Farrar, Straus, & Giroux, 2014).
2. Gurr. Ted Robert, Why Men Rebel. Princeton, (NJ): Princeton University Press, 1970).
3. Huntington. Samuel, Political Order in Changing Societies, (New Haven: Yale University Press, 1968).
4. POMEPS, Arab Uprisings - New Opportunities for Political Science, The Project on Middle East Political Science (POMEPS), (Washington DC: The Institute for Middle East Studies at the George Washington University, 2012).
5. Sorokin. Pitirim, The Sociology of Revolution, (New York, 1967).
6. Telhami, Shibley, The World Through Arab Eyes: Arab Public Opinion and the Reshaping of the Middle East, (New York: Basic Books, 2013).
7. Tilly. Charles, From Mobilization to Revolution, (University of Michigan, 1977).
8. Tocqueville, Alexis de, The Old Regime and the French Revolution, (New York: Doubleday, 1955).
9. Tocqueville. A, The Ancien Regime and The French Revolution (translated by Stuart Gilbert), (London: 1966).